الحرفي: "*ينبغي الا يسيء أي بند في هذا الاتفاق بأي شكل أو يؤثر على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالاتفاق الانتقالي أو بالوضع النهائي الذي سيتم تحديده كما نص عليه إعلان المبادىء*".. لا يمكن اعتبار – على ضوء هذا الاتفاق – أن أيا من الطرفين تراجع أو تخلى عن أي من حقوقه او مطالبه أو مواقفه"، هذا البند هو محاولة لاسترضاء وطمأنة الطرف الفلسطيني، بعد ما قدمه من تنازلات جوهرية وذات دلالات مبدئية واستراتيجية من خلال اتفاق القاهره، طمأنته على ان تنازلاته هنا لا تتعارض نظريا مع حقه في طرح "حقوقه أو مطالبه أو مواقفه" لدى المفاوضات المتعلقة "بالأتفاق الانتقالي أو الوضع النهائي" على ان لا تتجاوز هذه "الحقوق أو المطالب أو المواقف" سقف اتفاق أوسلو (أو ما يسمى بأتفاق أعلان المبادىء).. فالاتفاق الانتقالي او الوضع النهائي – وفق هذا البند – "سيتم تحديده كما نص عليه أعلان المبادىء"! واتفاق أوسلو هذا حدد مفاهيم المرحلة الانتقالية بحكم ذاتي محدود في قطاع غزة، بعد ان سلخ حوالي ٤٠٪ من مساحتها وأبقاها تحت سلطة الاحتلال والمستوطنين [المستوطنات والمنشآت العسكرية]، وسلخ من المناطق الفلسطينية المحتلة القدس الشرقية، إذ أخرجها من الاتفاق الانتقالي والحكم الذاتي، وسلخ من الضفة الغربية حوالي ٥٠٪ منها على الاقل كمستوطنات ومنشآت عسكرية.

كما يؤكد اتفاق أوسلو على أن الأمن العام والخارجي والعلاقات الخارجية والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات والاسرائيليين في مناطق الحكم الذاتي تبقى طوال المرحلة الانتقالية في يد الاسرائيليين .. ويؤكد كذلك على أن السلطة على الأرض وباطنها والثروات والمياه تبقى قائمة على ما عليه – أي بيد الاسرائيليين– طوال المرحلة الانتقالية، فهذه الموضوعات – وفق أتفاق أوسلو– من موضوعات الحل النهائي والدائم.

ويؤكد الاتفاق على سريان مفعول القوانين والأوامر العسكرية في مناطق الحكم الذاتي طوال المرحلة الانتقالية، إلا تلك التي يجري إلغاؤها